التقرير
الاستراتيجي

أحداث العالم العربي
وتفاعلاتها الاقليمية والدولية

(2014-2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014-2013)

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014–2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

أحداث العالم العربي: التفاعلات الاقليمية والدولية (2013-2014)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمّق بإشرف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيّمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب.

إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: قاسم عز الدين

الترجمة: صالح الأشمر (لبحثي باتريك هنري وليونيل فيرون)

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: نيسان 2015

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر .

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

Baabda 10172010 :P.o.Box

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

ثبت المحتويات

المقدّمة 7

المدخل / قاسم عز الدين 10

- العوامل الاقتصادية - الاجتماعية وراء الثورات العربية 19
جورج قرم

- الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية - الاقتصادية 39
باتريك هنري

- أولويات حزب الله الإستراتيجية تجاه الثورات العربية 63
طلال عتريسي

حزب الله والتحوّلات العربية/ حسام مطر 75

- مصر ودول "المربّع الإسلامي" في توازنات الشرق الأوسط 79
مصطفى اللبّاد

- دول الخليج وتداعيات الموجة السادسة 97
وليد نويهض

- السعودية: الرؤية والخيارات 115
فؤاد إبراهيم

- جذور التحوّلات في الشرق الأوسط 127
حسن بهشتي بور

أصابع واشنطن / محمد ميرندي 140

- متغيّرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية الإقليمية 141
محمد نور الدين

- "إسرائيل" في مواجهة العاصفة «القلق الإستراتيجي» 163
سيف دعنا

- التهديدات والمخاطر التي تخشاها «إسرائيل» 179
حلمي موسى

- روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية 187
فصيح بدرخان

روسيا ومصادر الطاقة / ليونيد سافين 206

- أي تأثيرات لإستراتيجية «الاستدارة شرقاً» الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟ 209
سعد محيو

«الشرق الأوسط برميل بارود» كتاب بريجنسكي 216

أميركا والتسلّح / سارة فلاوندرز 218

- أميركا- الصين آفاق إستراتيجية 219
ليونيل فيرون

قوة أميركا وزعامتها في عالم متحوّل/ فيليب غوليب 230

- الاقتصاد السياسي للتنمية المستقلة: نحو نموذج عربي بديل 233
عبد الحليم فضل الله

- مقاربة لواقع الاقتصادات العربية وعلاقتها بالاقتصاد العالمي 249
منير الحمش

أميركا- الصين
آفاق إستراتيجية

ليونيل فيرون
* باحث فرنسي في الشؤون الإستراتيجية.

تمتلك الولايات المتحدة في آسيا عدة أوراق على قدر من الأهمية في إستراتيجية الاحتواء. ذلك أن صعود القوة الصينية، ولاسيما في مجال تعزيز القدرات العسكرية، يقلق بالوجه الشرعي معظم جيرانها. فإذا كان إطلاق أول غواصة صينية – هي حاملة طائرات أوكرانية أعيد تأهيلها في آب 2011 _ لا ينطوي على أي تهديد لواشنطن مهما كان،فمن المشروع أن يعدّ تهديداً في نظر أقرب جيران الصين منها، خصوصاً في جنوب شرق آسيا حيث يبدو منذ عامين أن النزاع يتبلور سريعاً على مجموعة جزر بحر الصين الجنوبي، وهو تهديد جدّي نظراً إلى عدم امتلاك أي من دول المنطقة هذه المقدرة العسكرية. ويوفّر العدد الكبير من النزاعات في الماضي والريبة السائدة حالياً في الضاحية الصينية أرضية ملائمة لامتداد نفوذ الولايات المتحدة وخطابها بشأن التهديد الصيني. وإذا كانت هذه الدول جميعها تدرك أهمية انخراطها في تعاون اقتصادي متنام مع الصين، ولاسيما للحصول على تمويلات صينية وتناسي الأحقاد القديمة،فإن الماضي المرير مع بعضها (فيتنام طبعاً، ولكن أندونيسيا والهند أيضاً) والتدارك السريع للقوة العسكرية الصينية قياساً على الولايات المتحدة، كل هذه العناصر تسهم في شحن أجواء المنطقة وتساعد على التقارب الانتهازي مع الخصم الأميركي لإقامة التوازن في علاقات القوة. لكن واشنطن تمتلك أيضاً ورقة أخرى في منتهى الخطورة، وهي ورقة انتشار النزعة الإسلامية، أكانت سياسية أم متشدّدة، في آسيا. وذلك أن منطقة كسينجيانغ الإيغورية ذات الحكم الذاتي، التي تمثل سدس (1/ 6) الأراضي الصينية، لها بالنسبة إلى الصين بعد إستراتيجي: فهي تمتلك 25٪ من ثروات البلاد النفطية، وهي الممر الإجباري لخطوط أنابيب النفط والغاز التي يزداد الاعتماد عليها في تغذية المراكز الصناعية في وسط البلاد وشرقها انطلاقاً من آسيا الوسطى، ثم إنها تأوي المنشآت النووية الصينية، في إقليم لوب نور شرقي المنطقة، فمن البديهي إذاً أن يكون استقرارها أولى أولويات السلطات الصينية مهما كلّف الأمر.

إدراكاً من الولايات المتحدة لهذه الإشكالية حاولت استغلال المطالب المشار إليها آنفاً لإضعاف خصمها ورعاية بؤرة عدم استقرار دائم في منطقة إستراتيجية. وهكذا اتخذت رئيسة مؤتمر الإيغور العالمي ربيعة قادر من واشنطن دار إقامة بعد خروجها من الصين عام 2005،

مثلما فعلت منظمات إيغورية أخرى. وبناء على معلومات غير مؤكدة، منسوبة إلى مصادر أميركية في أفغانستان، قامت القوات الأميركية بعد احتلال أفغانستان عام 2001 بمواكبة طائرات عسكرية تنقل كميات كبيرة من الأفيون والهيروين نحو آسيا الوسطى مستخدمة قواعدها العسكرية القائمة في كيرغزستان وأوزبكستان بغية تسهيل تمريرها إلى الصين عبر كسينجيانغ. وتقوم مثل هذه الإستراتيجية التي استخدمها البريطانيون في برمانيا إبان الحرب العالمية الثانية على الرغبة في الإضرار باستقرار الصين على المدى الطويل عبر نشر بعض الآفات الاجتماعية ولاسيما منها المخدرات. وإذا لم يتكشّف شيء حتى الآن في هذا المجال فالفكرة لا تزال مدرجة في سجلّ الممكن.

تسعى أميركا إلى احتواء القوة الصينية بواسطة الأصولية المتشدّدة

من الأفكار المركزية في الإستراتيجية التدخلية الأميركية في آسيا فكرة توازن القوة والقوة الهندية. وكانت إدارة بوش قد بدأت في عام 2004 حملة دعائية بصدد القوة الهندية هدفها كبح التقارب الصيني الهندي ومضارعة القوة الصينية، وتشجيع شركائها الأوروبيين منهم والآسيويين، على تقديم مزيد من التنازلات في جميع الميادين وكذلك تسريع هذا المسار أكثر فأكثر. ويرمي الخطاب الأميركي إلى الترويج لفكرة تحوّل الهند إلى قوة آسيوية مهيمنة في القرن الواحد والعشرين ومساعدة نيودلهي على بلوغ هذا الهدف. غير أن هذه الرؤية إلى القوة الهندية كانت من قلة المصداقية أن حدَت برئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ على أن يتساءل أمام الصحافيين، تعقيباً على خطاب لجورج بوش بصدد القوة الهندية، عن البلاد التي يتحدث عنها بوش والتي لا يمكن أن تكون الهند بحال من الأحوال....

ذلك أن المسؤولين الهنود، على ما يبدون من كبرياء ثقافية وسياسية تستقي مسوّغاتها من ميراثهم الاستعماري وعلاقاتهم المفضلة مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، يدركون مكامن الضعف الذاتية في نظامهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي (جهاز إداري في منتهى التصلب، بقاء مخلّفات نظام الطبقات المغلقة – على الرغم من منعه بمقتضى القانون _ الذي يعد كابحاً قوياً للتنمية وتكافؤ الفرص، وديمقراطية يلازمها فساد عظيم) ومحدودية قدرات البلاد الكامنة لبلوغ منزلة القوة الشاملة. ثم إن هذه الإستراتيجية الأميركية، ولاسيما في مضمار التعاون العسكري المعزّز، قد تجر آسيا إلى عصر جديد من التوتّرات وتزيد من مخاطر نشوب نزاع مفتوح. كما أن الاقتراح الأميركي بـ«تفويض «الهند مهمة الرقابة البحرية في المحيط الهندي أثار ردة فعل عنيفة من قبل الصين فصّرح مسؤول عسكري بأن «المحيط الهندي ليس محيط الهنود». وتمثل رغبة الولايات المتحدة في تشكيل مستقبل آسيا، التي عبّر عنها صراحة باراك أوباما في خطابه الأسترالي، خطراً مميتاً على تلك القارة لأن هذه الرغبة تهدف إلى إقامة «توازنات» مصطنعة مكان موازين القوى الطبيعية، التي تبقى، وإن أدّت إلى نزاعات مفتوحة، مسارات للتسوية. ثم إن دقّ إسفين بين القوتين الكبريين من حيث عدد السكان في العالم واللتين تتقاسمان حدوداً طولها ثلاثة آلاف كيلومتر، وتطمحان إلى تحييد محيطهما المباشر على المستوى الاستراتيجي، لهو لعبة من أشد ما يكون خطورة، ولاسيما في الظرف الراهن الذي يشهد تردّياً سريعاً في العلاقات الأميركية الباكستانية وتعزيزاً موازياً ومتسارعة للعلاقات بين بكين وإسلام أباد.

في ما يتعدّى الوضع الجغراسي في القارة الآسيوية نفسها، يبدو أن عاملاً آخر يبرز في اندفاعة الانتفاضات العربية وانقلاب الأولويات الإستراتيجية الأميركية، هو عامل استغلال واشنطن للإسلام الأصولي المتشدد

واستعماله وسيلة لخدمة إستراتيجيتها الرامية إلى احتواء القوة الصينية. ثم إن منظور انسحاب القوات الأميركية المقاتلة من أفغانستان في ظروف ما زالت مبهمة من حيث المواقيت، ونقل المسؤولية الأمنية في البلاد إلى السلطات الأفغانية، ينطوي في الحالة الراهنة، من لا شعبية نظام كرزاي وانقساماته، على إمكانية عودة الطالبان إلى الحكم في المدى القصير. ويصعب في الواقع أن نتخيل في هذه المرحلة أن تؤدي استعادة الطالبان للسيطرة على كابول، بقوة السلاح على الأرجح، إلى تورّط عسكري أميركي جديد وعلى نطاق واسع، خصوصاً مع احتمال غياب الإرادة السياسية من قبل الدول الأخرى الأعضاء في حلف شمال الأطلسي المشغولة بوجه أولى في مسائل ذات طابع اقتصادي في أوروبا. ويبدو أن المفاوضات الدائرة حالياً بين واشنطن وطالبان، والتي تنظمها قطر، تتجه على الرغم من الانقطاعات المتكررة نحو القبول بالوضع الراهن الذي يعترف للطالبان بحق الوصول إلى السلطة في مقابل تنازلات لا نعرف مضمونها حتى الآن. غير أن التقارب الماضي بين حركة تحرير تركستان الشرقية والطالبان عندما كانوا في السلطة، حتى أن أفرادهم أُدمجوا في وزارة الدفاع في الإمارة الأفغانية، وكذلك التقارب مع الحركة الإسلامية في أوزبكستان، الأكثر تشدداً في المنطقة، يدفع إلى الأذهان خطر استئناف هاتين المنظمتين نشاطهما في آسيا الوسطى ضد المصالح الصينية على وجه السرعة، سواء في ذلك القيام بعمليات ضد البعثات الدبلوماسية أو الرعاية الصينيين أو عمليات تسلل إلى الأراضي الصينية عبر كسينجيانغ.

وفي مواجهة الفشل الذي مُنيت به واشنطن في كفاحها ضد الإسلام السياسي وضد الإسلام المتشدد وإزاء تكاثر المناطق التي تبرز فيها حركات إسلامية (الصومال ثم كينيا، نيجيريا، مالي، ليبيا، مع احتمالات قوية للامتداد إلى النيجر فموريتانيا أو تشاد) يبدو أنها مالت إلى استراتيجية التبني (أو اختيار الزميل). فإذا لم تستطع قهر عدوّك اتخذه صديقاً. ومما ساعد الولايات المتحدة على وضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ طموحات قطر الدولية المبالغ فيها، والتي لا تتحقق في العمليات المالية الضخمة في أوروبا أو أفريقيا فحسب بل تتبدي أيضاً في الوقوف إلى جانب حلف شمال الأطلسي ومشاركته التدخل ضد ليبيا، وتعطشها إلى الاعتراف بمكانة لها، والموقع المتضخم باطّراد الذي تحتلّه على صعيد تمويل الحركات الإسلامية في تونس، وليبيا، ومصر، أو سوريا، بفضل الانتفاضات العربية. ثم إن إعطاء قطر إمكانية تطوير سياستها الرامية إلى غزو العالم الإسلامي على حساب العربية السعودية، وهذا أمر جدير بالذكر، يمثل للإدارة الأميركية فرصة مؤاتية لاستخدام ناقل نفوذ وسيط يخفف من الظهور الأميركي العلني في هذا الميدان الذي يتصف بحساسية بالغة، ويسمح تدريجياً بإقامة علاقات مع الحركات الإسلامية المتشددة والدخول في محادثات مع العالم العربي بغية إيجاد أرضيات تفاهم، ولاسيما في المجال الاقتصادي. ولما كانت غالبية الحركات الأصولية، كالإخوان المسلمين مثلاً، تمتلك مقاربة ليبرالية جداً لموضوع الاقتصاد كان في وسع الفريقين أن يتفاهما في مدة قصيرة، شريطة أن تحترم هذه الأنظمة الجديدة مظهراً ديمقراطياً يتيح لواشنطن تبرير حُسن التفاتها نحوهم. ولما كانت هذه السياسة تهدف إلى تهدئة جبهة العالم الإسلامي، مع الاستثناء المعروف لفلسطين وإيران، حتى الآن فبإمكانها أيضاً أن تؤدي إلى تشجيع واشنطن على أن تعمد، بطريقة أكثر تكتماً طبعاً مما فعلت إبّان الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، الى استغلال الحركات المتشددة، من طريق وسطاء – ستارة تتخفى وراءهم، كما هي الحال اليوم

استخدام قطر كناقل نفوذ يخفف من الظهور العلني لأميركا

مع منظمة جند الله المتمركزة في باكستان. على أن خطر انضمام هذه الحركات إلى منظمات أخرى ذات توجّهات سياسية أو دينية في آسيا الوسطى، مثل حزب التحرير، وإسهامها في زعزعة استقرار تلك المنطقة في مدة وجيزة ليس بالخطر الذي يمكن إغفاله. وثمة مثال قريب العهد يشهد على ضعف التيارات الإسلامية السياسية والثقافية والروحية في مواجهة القدرات المسلحة التي تمتلكها مثل هذه المنظمات هو ما حدث في أفريقيا الغربية من تصفية للمنظمة القومية لتحرير أزواد الطوارقية على يد زمر من الاتجاه الإسلامي مرتبطة بالقاعدة إلى هذا الحد أو ذاك_ أو تدّعي هذا الارتباط_ بذلك يمكن لآسيا الوسطى أن تصبح في نهاية المطاف بؤرة عدم استقرار يكون تأثيرها على الأمن في الصين وروسيا والهند عظيماً. ولا ريب في أن المنفعة التي تعود على الولايات المتحدة من وراء ذلك ستكون قصيرة الأمد، كما حصل في أثناء الحرب ضد الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، غير أنها سوف تنجح في إضعاف خصومها جدّياً على مستوى الهيمنة في آسيا. غير أن هذه السياسة تؤدي لا محالة إلى تشدّد أمني في المنطقة، ولاسيما في الصين حيث ينصب اهتمام المسؤولين على استتباب الأمن في الداخل وفي المحيط، ما يسمح للولايات المتحدة مجدداً بزيادة ضغوطها تحت عنوان حقوق الإنسان والديمقراطية.

تدابير صينية مضادة لمحاولة التطويق الأميركية

الردود الصينية

أما الصين فاتخذت مذ ذاك تدابير مضادة في مواجهة الرغبة الأميركية في تطويقها وإضعافها على المستوى الاستراتيجي. غير أن الجهود المبذولة منذ ثلاثة عقود لتهدئة المحيط المباشر وخفض التوترات الرئيسية تصدّعت بسبب «إعادة الفتح» الأميركية لاسيما التي بدأت مع الهند منذ عام 2004 ثم مع دول جنوب شرق آسيا منذ عام 2011. أما الاستثناءات الوحيدة ذات الشأن فكانت روسيا التي لم تكفّ علاقاتها مع واشنطن عن التردّي، والباكستان وكوريا الشمالية. وقد تعاظم في السنوات الاخيرة التقارب مع روسيا واستخدم البلدان على نطاق واسع وفي الوقت عينه منظمة شنغهاي للتعاون OCS ومجموعة بريكس BRICS (التي تضم البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) لتخفيف عبء الجهود التي يبذلانها لمقاومة الهيمنة الأميركية وإغراق علاقاتهما الثنائية التي ليست على ما يُرام دائماً في بحر علاقات متعددة الطرف. وفي الواقع لا يكنّ المسؤولون السياسيون والعسكريون في البلدين إلا قدراً قليلاً من الثقة بشركائهم، وكما كانت الحال قديماً بالنسبة إلى محور واشنطن- بكين لا يصمد محور موسكو- بكين إلا بوجود خصم مشترك. وهذه ظاهرة تقليدية تماماً في العلاقات الدولية. وقد أدت إعادة انتخاب فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا إلى تأجيل احتمال التقارب مع الولايات المتحدة التي تتمنى حصوله إلى مستقبل بعيد على وجه التأكيد. وعلى ذلك لا ريب في أن روسيا تبقى حليفاً مضموناً إلى أمد بعيد، وإن ظهرت خلافاتهما من وقت إلى آخر في إدارة بعض الأزمات كما حدث إبّان حرب جورجيا في آب 2008.

أما الإغراء الصيني الموجّه صوب دول جنوب شرق آسيا فيعطّل مفعوله إلى حد بعيد النزاع الحدودي القائم بين بكين وجيرانها في بحر الصين الجنوبي والموقف المتصلب الذي اتخذته في هذا الملف عام 2010. وقد أسهم هذا الحزم المشوب بقدر من غطرسة القوة العظمى في حثّ هذه الدول على التقارب مع واشنطن. غير أن السنوات

الأخيرة شهدت تحقق إنجازات مهمة مع التوقيع على «إعلان سلوك الأفرقاء» في بحر الصين الجنوبي في تشرين الثاني 2002، ثم إبرام معاهدة صداقة بين الصين ودول منظمة آسيان في تشرين الأول 2003 في بالي. وفي حزيران 2004 وافقت الصين وفيتنام على تصديق الاتفاق على ترسيم حدودهما البحرية في خليج تونكين، واتفقتا في كانون الثاني 2009 على توقيع اتفاق ترسيم حدودهما البرية، بعد سنوات من النزاع.

على أن بعض دول المنطقة، التي ربما تصرّفت انطلاقاً من شعورها بأنها محميّة بالنزعة الإرادية الأميركية في المنطقة، اتخذت مؤخراً موقفاً أشد عدوانية من هذا الملف وتسببت بحوادث على جانب من الخطورة ولّدت أزمات دبلوماسية مع الصين وأفسحت في المجال لبروز موقف أميركي كان في مصلحة تلك الدول. ويعود أقرب هذه الحوادث عهداً إلى عام 2012 عندما حاولت البحرية الفليبينية اعتراض ثماني مراكب صيد صينية متهمة بالتواجد في منطقة تقع ضمن المياه الدولية الفليبينية لكن بكين تعدّها من ضمن مجالها الإقليمي الخاص. وأدّى تدخّل البحرية الصينية لمنع هذا الاعتراض إلى السماح لمراكب الصيد بمغادرة المنطقة بسلام من دون أن تتعرض للمضايقة إلا أنه تسبب بأزمة سياسية جدّية بين البلدين. غير أن السلطات في كل من مانيلا وبكين أبدت اعتدالاً في معالجة النزاع في حين تعرّضتا كلتاهما لفيض من اعتراضات الرأي العام في البلدين، علاوة على أن المعارضة الفليبينية اتهمت الرئيس أكينو بالخضوع للأمر الصيني المفروض على حساب السيادة الوطنية. هذا النوع من الحوادث قابل للتكرار في المستقبل لأن بعض حكومات المنطقة يمكنها أن ترى في هذه الأزمات الكامنة وفي الدعم الذي لا بد أن تلقاه من واشنطن مناسبة لاستغلال المشاعر القومية لمصلحتها من دون التعرُّض لمخاطر كبيرة. أما الصين فتبذل قُصاراها حتى الآن لإيجاد اللهجة الصائبة التي ينبغي عليها التخاطب بها مع دول آسيا بخصوص هذا الملف، يتنازعها رأي عام متشدد قومياً وناشط عبر شبكات الأنترنت من جهة، وضرورة خفض التوترات وتطوير قوتها الناعمة من جهة ثانية.

لا ريب في أن مسألة الإسلام من أكثر المسائل إشكالية بالنسبة إلى الصين في الوقت الراهن، لأن هذه الظاهرة حديثة العهد نسبياً – تعود أعمال العنف الأولى إلى عام 1989، وشهدت تصاعداً حاداً حتى عام 1997 لتعود فتهدأ نسبياً حتى عام 2008 – ولأن بكين تفتقر في الوقت عينه إلى التجربة في هذا المجال وإلى الحساسية تجاه أُسس المشكلة، وإلى بُنى على مستوى الدولة مؤهلة لمواجهة التهديد. ويبلغ تعداد المسلمين في الصين قرابة ١٩ مليون نسمة، ٪98 منهم سُنّة، مع غلبة النزعة الصوفية، موزعين بين مسلمين يُعدُّون من الهان Han (يشار إليهم في الصين بكلمة هوي Hui) وسكان دُخلاء أو طارئين، مع أكثرية تنتمي إلى قومية الإيغور... يتعلق الأمر إذاً، إلى أن يعود من الجهاد في أفغانستان بضع مئات من الشبان الناشطين، وتظهر التمويلات القادمة من الخارج، بإسلام أميل إلى الهدوء ومتحفظ عن اندماج أكبر في المجتمع الوطني. ومنذ استئناف الاعتداءات في عام 2008 – وهي كثيرة هذه الأيام في الغرب لكن وسائل الإعلام لا تذكرها خشية تفاقم الشعور بعدم الاستقرار لدى السكان – مضت السلطات مجدداً في انتهاج سياسة قمعية لم تبلغ من الاتساع والعنف الدرجة التي تتحدث عنها المنظمات الإيغورية والصحافة الأجنبية لكنها تتمثل بوجه خاص في فرض رقابة دائمة وقيود صارمة على الممارسة الدينية، لا يمكن إلا أن تفاقم

مسألة الأقلية المسلمة من أكثر المسائل إشكالية في الصين

تردي العلاقات بين السكان إلهان والأقليات المسلمة. ويصعب وقف هذه الدوامة ما دامت الصين تتخذ موقفاً ذُهانياً في مواجهة الضغوط الأميركية والأوروبية، ولا يسعها التفكير في هذا الملف إلا بعنوان التنمية الاقتصادية الكفيلة في نظر المسؤولين والمحللين الصينيين بتوطيد الاستقرار نهائياً وتهدئة المطالبات في الغرب. غير أن لا شيء يمكنه إعادة التوازن تدريجياً بين السلطات والطائفة المسلمة ووقف مسير الغرب الصيني نحو التفكك إلا بذل الجهد الكافي لفهم العوامل التي تضم في ثناياها حقاً هذه المطالب المتزايدة، على أن يصحب ذلك عمل يتميّز بالدقة والعمق لاكتشاف المنظمات الإسلامية السرية ومكافحتها. والمهم في النتيجة ولمصلحة الطائفة المسلمة والصين معاً، إعطاء المسؤولين الصينيين إضاءة جديدة على هذه الإشكالية وإقناعهم بإعادة النظر في مقاربتهم هذه المشكلة مقاربة بوليسية وأمنية حصراً.

توجيه الجهود الدفاعية نحو الواجهة البحرية بسبب التهديد الأميركي

الوضع البحري

إن الصين قوة قارّية برّية من حيث الجوهر. تقتصر تجربتها البحرية على فترة قصيرة ترقى إلى زمن البعثات التي قادها الأميرال زهنغ هي – أمير بحر مسلم معروف أيضاً باسم الحاج محمود شمس الدين – في القرن الخامس عشر، ثم مُنِعت الرحلات البحرية في عصر سلالة مينغ على مدى قرنين من الزمن. وكان من أثر المنع ازدهار تهريب البضائع وإضعاف الإمبراطورية الصينية تجاه الإمبراطوريات الغربية. وحتى العام 1990 كانت الجهود الدفاعية منصّبة إلى حد بعيد على داخل القارة الآسيوية بسبب التهديد السوفياتي والنزاع الكامن مع الهند منذ حرب العام 1962. وأدّى تفكك الاتحاد السوفياتي والتقارب السريع مع روسيا بوتين إلى حث الصينيين على تعديل أولوياتهم وتوجيه جهودهم الدفاعية نحو الواجهة البحرية. وفي الشرق كان من الطبيعي مذ ذاك مواجهة التهديد الأميركي وإعادة انتشار بحرية الولايات المتحدة في المحيط الهادئ الغربي ولاسيما في غوان. عندئذٍ قرّر المسؤولون الصينيون تعزيز الجهد المبذول لتحديث البحرية الصينية بغية تمكينها في مرحلة أولى من دفع الوجود البحري الأميركي حتى حِزام الجزر الأول، الذي يمتد من جنوب اليابان إلى شمال بورنيو مروراً بتايوان والفيليبين، ودفعه لاحقاً إلى حزام الجزر الثاني، الممتد من جزر بونين حتى جزر مارشال ويضم جزيرة غوام وهي قاعدة عسكرية أميركية. ونظراً إلى وجود 70 ٪ من القدرات الصناعية الصينية على الساحل الشرقي للبلاد، من منشوريا شمالاً حتى جزيرة هنان جنوباً، كان الهدف وضع هذه المنطقة بمنأى عن هجمات مفاجئة قد تشنها القوات الجوية الأميركية. ولما كانت مدة الطيران بين غوام والساحل الصيني قرابة أربع ساعات، بينما ترابط الطائرات الأميركية المحمولة جواً على مسافة تقل عن ساعتَي طيران حالياً، كان على بكين أن توسّع مجالها الاستراتيجي وأن تنازع الولايات المتحدة تفوّقها البحري في المحيط الهادئ الغربي.

إلى ذلك تمت الموافقة على تخصيص مبلغ كبير في ميزانية الدفاع الصينية لبناء بحرية محيطية قادرة على المخاطرة بطريقة معبّرة في ما يتعدّى حدودها التقليدية، وتالياً تأمين حضور في المحيط الهندي وفي المحيط الهادئ الأوسط والشرقي. وكانت بكين قد أرسلت أولى الإشارات الدالة على هذه الإرادة في مناسبة تشكيل قوة دولية لمكافحة

القرصنة قبالة الساحل الصومالي، ومن بعد عبر العملية الممتازة والمغطاة إعلامياً تمام التغطية في الصين التي قامت بها فرقاطة صينية في البحر الأبيض المتوسط عام 2011 للمشاركة في إجلاء الرعايا الصينيين المحتجزين في ليبيا. ولا تطمح الصين في هذه المرحلة إلى امتلاك قوة بحرية محيطية قادرة على منافسة مثيلتها الأميركية بقدر ما ترغب في أن تثبت لواشنطن، شأنها في السياسة الفضائية، أن قدراتها المالية والتكنولوجية تمكنها، في حال الضرورة القصوى، من أن تبلغ على وجه السرعة مستوى من القوة يمكنها من مقاومة الضغوط الأميركية، لا بل تنفيذ عمليات انتقامية ذات مصداقية. ولهذه السياسة بُعدٌ حساس بنوع خاص في حالة بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، قبالة اليابان وتايوان، حيث سيكون بمُكنة هذه القوة البحرية أن تنفّذ على وجه السرعة إستراتيجية ضد الاقتراب، بحيث تمنع القوات الأميركية من القيام بتدخل مباشر، أو تجعل الكلفة العسكرية لمثل هذا التدخل أضعافاً مضاعفة.

قوّة ناعمة آفلة وقوّة ناعمة بازغة؟

في ما يتعدّى البُعد الاقتصادي والعسكري، يمكن للمبارزة الدائرة حالياً أن تكون مبارزة منافسة بين قوة ناعمة أميركية آفلة وقوة ناعمة صينية بازغة. وتتجه الولايات المتحدة في هذه الأيام نحو ما تشير إليه باسم القوة الذكية Smart power، وهي عبارة من ابتكار جوزيف ناي، قد تكون تركيبة ما بين القوة الناعمة والقوة الخشنة hard power. وكانت سنوات ولاية الرئيس الأميركي جورج بوش الثماني قد أحيت بعض المفاهيم التي كانت قد نُحِّيت في العلاقات الدولية، ولاسيما منها الحرب الوقائية. ثم إن الضعف الاقتصادي الذي انتاب الولايات المتحدة من جرّاء الأزمة الاقتصادية والمالية، والذي تجسَّد في تبعية مالية قوية تجاه الصين وفي بدء انحدار النفوذ الأميركي الشامل، حمل الإدارة الأميركية ومستشاريها الاستراتيجيين على مراجعة مبدأ القوة وأدرجوا فيه بصورة أوضح مبدأ استخدام القوة في السياسة الخارجية، وكان هذا المبدأ لا يزال حتى ذلك الحين في باب المضمر. لكن يجدر التخفيف من أهمية القول بانحدار القوة الناعمة التي تبقى ثابتة مركزية في العلاقات الدولية، ولا تزال حتميتها غير مضمونة حتى اليوم، وإن بدا أن المسؤولين السياسيين الأميركيين يتدارسونها جدياً.

أما الصين فقد شرعت في تنفيذ سياسة تنمية لقوتها الناعمة من دون أن تمتلك تمييزاً دقيقاً لآلية تحرّك هذا المسار والعوامل التي توفر له أسباب النجاح. وإذا ما نُظِرَ إلى هذه القوة الناعمة من خلال الطَّيف الثقافي الصيني فإنها تنحصر في تلاقي النفوذ الاقتصادي والإعلاء من شأن الثقافة التقليدية واللغة الصينية في الخارج. والحال أن هذه الرؤية لا تقوم إلا على سياسة توجيهية، على غرار النظام السياسي الصيني، الذي لا يلحظ البُعد الخلاّق للشعوب ولا القدر الضروري من الحرية التي يحتاجون إليها للتعبير عن نبوغهم وتحويله إلى حدث عام. ولا ريب في أن الولايات المتحدة انتهجت سياسة تأثير ونفوذ تقليدية تهدف إلى مواءمة قوتها الناعمة، غير أن هذه القوة لم تكن نتيجة حصريّة لتلك الإستراتيجية، أو بعبارة أدقّ كانت الأعمال التي تقوم بها الدولة ترمي بوجه خاص إلى دعم انتشار هذه المنتجات الثقافية أو القيم الأميركية. أما الأعمال الأكثر هجومية والأقلّ تَمويهاً، مثل إنشاء قناة «الحرة» التلفزيونية في عهد الرئيس بوش المكرّسة للإعلاء من شأن القوة الناعمة الأميركية في العالم العربي، فكان مآلتها الفشل بسبب طابعها الدعائي المكشوف بوجه خاص. أما في الصين فالقيود الموضوعة على حرية التعبير، إذا ما أمكن تبرير بعض مظاهرها بالحاجة الماسَّة

إلى الاستقرار في بلاد مأهولة بأكثر من مليار نسمة، فإنها تمثل إعاقة حقيقية لبروز هذه القوة الناعمة. ثم إن الفروقات الثقافية الضخمة التي تفصل الحضارة الصينية عن الثقافات الأوروبية والأميركية كما تفصلها عن الثقافات الإفريقية والعربية – الإسلامية، تشكل عائقاً يتعذّر قهره هو أيضاً أمام خمسة قرون من السيطرة الغربية وميراث ما يزيد عن قرنٍ من الاستعمار.

إن التهديد الحقيقي الذي تضغط به الصين على القوة الناعمة الأميركية، والغربية على نطاق واسع، هو بروز نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي مختلف، يُسمّيه الأميركيون رأسمالية الدولة، ويستند إلى النجاحات التي تحققت على مدى ثلاثين سنة من الإصلاحات في بناء قوة عالمية. هذا النموذج يقوم على ثلاثة مميزات رئيسية هي: نظام سياسي مُستبدّ يسيطر عليه حزب وحيد؛ واقتصاد سوق تُشرف عليه الدولة؛ وحرية فردية واسعة للمواطنين (حرية النقاش في حلقات صغيرة، حرية الحركة، حرية الاختيار في الحياة المهنية الخ) مقترنة بغياب حرية التعبير الجمعي (نقابات، جمعيات، صحافة، الخ). ثم إن النتائج الباهرة المحققة في العقود الثلاثة الماضية في مجال التنمية من شأنها طبعاً أن تحضّ كثيراً من البلدان السائرة في طريق النموّ على دراسة محرّكات هذا النموذج والبحث فيه عن إمكانيات التطبيق الملائمة لظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة. ولا تكفُّ الوفود الإفريقية واللاتينية – الأميركية والعربية عن حثِّ الخُطى إلى بكين لتحصيل فهمٍ أفضل لهذا النموذج واستخلاص منطلقات عمل صالحة لتنمية بلدانهم. حتى إن بعض الأنظمة العربية الناجمة عن انتفاضات العام 2011، والتي عبّرت في البداية عن عدم رضاها، إن لم يكن عن غضبها، جراء الموقف الذي اتخذته الصين إبان الانتفاضات ودعمها الحكام العرب المستبدين، ولاسيما منها ليبيا ومصر، باتت تُيمِّمم شطرَ بكين سعياً وراء دعمها الاقتصادي وبحثاً عن حلول لما تواجهه من مشاكل مباشرة في آن. هذا الشكل من القوة الناعمة يُلحق ضرراً بالغاً بالسيطرة الغربية وينالُ من النموذج الديمقراطي البرلماني/ خصخصة الجهاز الإنتاجي والتأكيد على أنه شرط لازب للتنمية. وقد أسهمت الأزمة المالية في تعزيز الاعتقاد بمُواءمة هذا النموذج الصيني في نظر العديد من البلدان، التي لا تجادل مع ذلك في صحة المبدأ الديمقراطي الذي كثيراً ما يذكره المسؤولون الصينيون في خطاباتهم باعتباره هدفاً له ميعاده، لكن مع قلب الأولويات رأساً على عقِب في مضمار التنمية بإعطاء التنمية الاقتصادية الأسبقية على الليبرالية السياسية. وعلى هذه المسألة الجوهرية يقوم الخلاف ويتسع بين الصين وشركائها الغربيين بينما توجد نقاط اتفاق كثيرة، في ما يتعدى التصريحات الرسمية، على صعيد الليبرالية الاقتصادية. وليست الإيديولوجية الليبرالية في ذاتها محط نقاش بل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة. ولسوف يحكم الانتصار النهائي لأحد النموذجين على الآخر مستقبل الكرة الأرضية. وتبذل الولايات المتحدة قُصاراها منذ سنوات في سبيل التصدي لهذا النظام البديل الناشئ. وكان العمل في هذا الاتجاه قد بدأ في عهد بوش لتكوين كتلة غربية جديدة في وجه الصين، بعد محاولات فاشلة جرت في ذلك الحين لتبني الصين، [أو اتخاذها زميلاً مختاراً] بغية تحييدها بحملها على القبول بمبدأ ج 2، [أو القوتين الكبريين]. ومن أجل ذلك جرى استغلال مفهوم الغرب، بما هو بناء ذهني، وسيلةً لإذكاء الخصومة السياسية والإيديولوجية السابقة الوجود بين الأوروبيين والأميركيين من جهة والصين من الجهة الثانية. وخطاب أوباما الأسترالي منوّر في هذا الشأن ويندرج في استمرارية

رأسمالية الدولة هي التهديد الحقيقي الذي تضغط به الصين على القوة الناعمة الأميركية

خطابات جورج. و. بوش وفي مقولة صموئيل هنتنغتون حول صراع الحضارات بوجه خاص. والمناداة بقيم الحرية، والديمقراطية، واحترام «المعايير العالمية»، والحرية الدينية الخ، إنما توجّه إلى الصين تحديداً، وهو الأمر المؤكد في دعوة الصين إلى الاعتراف بـ«أهمية المعايير الدولية» و «احترام الحقوق الإنسانية العالمية للشعب الصيني». وإدراكاً من الولايات المتحدة لضعف موقفها حيال بروز القوة الصينية، والأثر الحاسم لنفوذها الاقتصادي، تُجدّد الصلةَ بمنطق الكُتل الذي يرقى إلى حقبة الحرب الباردة. لكنّ بين هاتين المجوعتين السياسيتين عنصراً فاعلاً مؤهلاً لاكتساب أهمية كبيرة في النظام العالمي الجديد هو العالم العربي، فالأجدر والأولى إذاً أن تجهد واشنطن في اجتذابه إلى المعسكر الأميركي كما جرى بحثه في الماضي. وفي هذا الميدان تجد الصين نفسها في موقف يتسم بالضعف نظراً إلى الأسباب المشار إليها آنفاً والمرتبطة بعلاقتها مع الإسلام، ويتعيّن عليها أن تبذل جهوداً كبيرة للحد من تأثير نقطة الضعف هذه. على أن فكرة وجود كتلة ثالثة مستقلة – الكتلة العربية والعربية الإسلامية – لا تزال في هذه المرحلة من قبيل الوهم ما دام تأثير الولايات المتحدة على معظم الدول المعنية كبيراً، مع بعض الاستثناءات.

النقاش في الولايات المتحدة والصين

تبرز في الولايات المتحدة والصين نقاشات تزداد حدة حول مسألة العلاقات الصينية الأميركية. في الولايات المتحدة يتواجه تياران بنوع خاص، أحدهما ليبرالي، ديمقراطي، تجاري، مهتم بالحفاظ على علاقات جيدة مع بكين بغية الاستمرار في تحصيل منافع شخصية كبيرة، والثاني تيار المحافظين الجدد الذين، على الرغم مما لحق بهم من إنهاك في عهد بوش، لم ينتهوا ويمكن أن يعودوا بقوة في مناسبة الانتخابات الرئاسية الأميركية. والشخصية الأكثر نشاطاً ونفوذاً في التيار الأول هو وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر، رجل إقامة العلاقات مع صين ماوتسي تونغ، الذي يقيم برهانه على مقاربة نفعية جداً للقوة الصينية، ولكنه يحقق على المستوى الشخصي مكاسب كثيرة بفضل موقعه المفضل لدى المسؤولين الصينيين. وهو يدافع عن الأطروحة القائلة بأن الولايات المتحدة، إذا ما كان عليها أن تبقى متيقظة لا يمكنها إن توخَّتِ الصواب أن تعمل على وقف البروز الصيني بل يجب أن تتكيف معه وتستدرّ أقصى المكاسب منه، معتبراً أن الحرب هي خيار وليس حتميّة. ويبدو أن الرئيس أوباما في القسم الأول من ولايته كان يأخذ بهذه المقاربة، وبفضل ذلك كانت زيارته الأولى إلى الصين ناجحة بالمعيار الصيني من حيث إنه لم يُثر علانية مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية، ولا انتقد صراحة الحكومة الصينية، داعياً إلى مزيد من الانفتاح، كما فعل أسلافه مما عرّضه لانتقادات عنيفة في بلاده. لكن مع اقتراب المعركة الانتخابية وفي مواجهة الانتقادات الحادة والمستمرة التي تكيلها المعارضة لسياسته الخارجية، التي تعدّ مجاملِة وضعيفة، خصوصاً إزاء إيران والصين، وضغوط اللوبي العسكري – الصناعي الذي يرى في انسحاب القوات الأميركية من العراق وأفغانستان خسارة مالية ضخمة، ويرى في غياب عدوّ محدّد تمام التحديد خطراً صناعياً حقيقياً، إزاء ذلك كله شدد أوباما لهجته حيال بكين في ملفات عدة.

أما من الجانب الجمهوري فإذا ما كان المحافظون الجدد معادين كل العداء للصين ويكافحون منذ سنوات في سبيل استقلال تايوان، فإن المرشح الرئاسي ميت رومني، الذي تعد ثقافته الدولية ضحلة ضحالة ثقافة جورج. و. بوش تقريباً عند انتخابه، يتخذ مواقف صارمة بصدد النزاعات

الكبرى بين البلدين: قيمة العُملة الصينية اليوان، والملكية الفكرية، وحقوق الإنسان. غير أن لا شيء جديداً في هذه المواقف بالنسبة إلى مرشح رئاسي عليه أن يبدي حزماً في السياسة الخارجية، ولاسيما حيال الصين، نظراً إلى البعد الاقتصادي لهذا الموضوع لدى الرأي العام الأميركي. وعندما أعلن رومني: «هم لا يستطيعون السطو على أجهزة كمبيوتراتنا، ولا يستطيعون سرقة (أسرار) حكومتنا، ولا السرقة من شركاتنا» كان من الطبيعي أن يغفل دور النظام الأميركي أشلون echelon ومركزه بريطانيا العظمى ولا الأضرار الكبيرة التي تسبب بها من جراء عمليات التجسس غير المشروعة في العديد من البلدان، ولاسيما في الولايات المتحدة بحق... الصناعيين الأوروبيين. ولعل انعدام الخبرة والجهل اللذين يتصف بهما المرشح رومني سيكونان أشد خطورة في حال فوزه، إذ يبدو أنه اتخذ مواقف مسبقة من سائر المواضيع، خلافاً لبوش الذي اكتفى بالاعتراف بجهله، مع شيء من الدعابة في معظم الأحيان. عندئذ يمكن للمحافظين الجدد أن يعودوا أقوياء مستفيدين من انبعاث الحركات ااات النزعة الفاشية أمثال حزب الشاي Tea Party، وأن يثيروا توترات متصاعدة مع الصين وعدد من الفاعلين في النظام العالمي ولاسيما روسيا. وكان رومني قد أكد في مقابلة حديثة مع قناة س أن أن التلفزيونية بما لا يدع مجالاً للشك أن العدو الأول للولايات المتحدة هو روسيا، ولا ريب في أن هذا الموقف ساعد على تعزيز التضامن الروسي – الصيني بشأن الملفات الدولية الكبرى إذا ما هُزم أوباما في الانتخابات الرئاسية.

العنصر الأكثر انغلاقاً على النفوذ الأميركي يوجد في صفوف الجيش الصيني

أما في الصين فيبدو الموقف على شيء من الالتباس. فمن جهة يوجد في أوساط الرأي العام افتتان كبير بـ«النجاح» الأميركي ، ولاسيما في المجال الاقتصادي، وهنا تؤتي القوة الناعمة كامل ثمارها خصوصاً بين الشبيبة، ولا تزال المعايير الأميركية الخاصة بالتعليم القيمة الوحيدة لمن يتطلع إلى شغل منصب على أعلى المستويات في الدولة والحزب، أقله في إطار الشؤون الاقتصادية والإدارية، ويتابع معظم أبناء المسؤولين في الحزب الشيوعي الصيني على مستوى المكتب السياسي دراساتهم في الولايات المتحدة على هذه الدرجة أو تلك. وفي ما يتعدى الخطابات الظرفية الموجهة إلى الجمهور العريض من الرأي العام وإلى تيارات ذات نزعة قومية متصاعدة فإن «النموذج» الأميركي ليس موضع انتقاد في أوساط الحزب الشيوعي الصيني بل العدوانية الدائمة التي تبديها الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه الصين، ولربما يعود ذلك،من منظور نفساني، إلى رفض الولايات المتحدة ، وهي القوة المثيرة للإعجاب وموضع الحسد بلا ريب ، الاعتراف صراحة بالنجاحات التي حققتها الصين منذ ثلاثة عقود، أما العنصر الأكثر انغلاقاً على النفوذ الأميركي والأصلب على صعيد التبادلات مع واشنطن فيوجد في صفوف الجيش بوجه خاص، لدى الجيل المتحدر من الحقبة الماوية والذي لا يزال في السلطة. وأكثر التصريحات عنفاً وتهديداً ضد الولايات المتحدة إنما تصدر عن ضباط كبار ولا يبدو أن القيادات السياسية تصادق على مضمونها، غير أن هؤلاء لا يخضعون للرقابة بغية إرضاء رأي عام ذي نزعة سيادية متعاظمة.

الخلاصة

إذا ما قبلنا بتحليل أيان بريمر بخصوص تشكّل عالم «لا كبير فيه » G- Zero – world فالنظام العالمي الجديد يمكن أن يتجه نحو استقطاب للقوة محوره بضعة أقطاب، تحتل فيه الولايات المتحدة والصين المركزين الأول والثاني في العالم على المستوى الاقتصادي حتى الآن، يليهما الاتحاد الأوروبي، وعلى مستوى أدنى قسم من العالم العربي- الإسلامي – لكن أي قسم؟ - وبعض دول مجموعة بريكس Brics ولاسيما منها روسيا والهند. وإزاء أزمة الزعامة هذه سوف يبذل كل قطب قصاراه لمضاعفة ميزات قوته الاقتصادية ونفوذه من أجل أن يحتل مواقع مسيطرة في النصف الثاني من هذا القرن حينما تطرح بحدة مسألة الموارد الطبيعية والنفط منها على الأخص، إذا لم يتطور «المجتمع الدولي» من الآن حتى ذلك الحين نحو حاكمية عالمية لمواجهة التحديات المشتركة، ولاسيما منها ما يتعلق بالبيئة والمناخ. لكن ينبغي أن نكون واقعيين وأن نقبل بأن هذه القوة الأميركية الكامنة كلّية القدرة تقريباً وهذه القوة القوة الناعمة الخارقة، التي لا مثيل لها في التاريخ، لن تزول في بضعة عقود، وإن أصابها الإنهاك من جراء بروز قوى منافسة. وفي هذه الفسحة التاريخية تحديداً ستكون القوة الأميركية معرّضة لأن تصبح القوة الأخطر على الاستقرار العالمي. ولا يمكن للشعور السائد بين الأميركيين، والذي يتقاسمونه مع «إسرائيل»، بأنهم شعب «مختار» إلا أن يحثّ الإدارات الأميركية المتعاقبة على السعي بكل الوسائل للحفاظ على تفوق الولايات المتحدة باعتباره مشيئة إلهية. غير أن التغيير أو التلف المتسارع الذي يصيب التركيب العرقي- الديني للسكان الأميركيين، ولاسيما مع الصعود القوي للعُنصر اللاتيني – الأميركي، الذي تزداد مطالبته بالاشتراك المباشر في اتخاذ القرارات الكبرى الموجّهة للبلاد، يمكن أن يضعف العنصر البالغ القوة الإنكلو سكسوني البروتستانتي WASP ويبدّل تدريجياً الأولويات الإستراتيجية للإدارات الأميركية المقبلة. ثم إن النمو المتسارع بين السكان للعناصر الصينية وتلك القادمة من شبه القارة الهندية يمكنه أيضاً إحداث تأثير مهم على صعيد العلاقات مع الصين والهند الصاعدتين. وفي هذه الحالة فالأولية الحصرية المعطاة في السياسة الخارجية الأميركية للدفاع عن المصالح الإسرائيلية، وغالباً ما يكون ذلك على حساب المصالح الأميركية نفسها، يمكن أن تضمحل لمصلحة مقاربة أكثر آسيويةً وأقل ارتهاناً بالنزاعات في الشرق الأدنى والأوسط. عندئذ لن يكون النفوذ الصيني بوجه خاص نتيجة لقوة ناعمة ثقافية وسياسية بل ثمرة سياسة نفوذ قوامها الشتات الصيني والهجرة الصينية، في الولايات المتحدة وأوروبا على السواء. وفي مثل هذا المسار على العالم العربي – الإسلامي أن يجد طريقه الخاص، المتوسط، بين مصالح الكتلتين الرئيسيتين، وعليه، لكي يضمن استقلاله المعرّض لخطر كبير من قبل الولايات المتحدة منذ رُبع قرن، أن يختار في مرحلة أولى مقاربة مَصْلَيّة ومدروسة مع الصين في هذه المرحلة التاريخية التي تحاول فيها أن تفهم مفاتيح، أو أسرار، القوة المستدامة والشاملة....